

**EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.**  
**iso 9001**

Head Office : 35 Suez Canal Ave ., Moharam Bek, Alex  
Tel.: 002 03 3816328 - 3818093 - 3817259  
Fax : 002 03 3813199  
Marketing Sector : Tel.: 03 3816954  
www.extactedoils.com



**شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها**

الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١  
المركز الرئيسي : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك  
تليفون : ٣٨١٦٣٢٨ - ٣٨١٧٢٥٩ - ٣٨١٨٠٩٣ / ٠٣  
فاكس : ٣٨١٣١٩٩ / ٠٣  
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ / ٠٣  
ص.ب : محرم بك

الاسكندرية فى ٢٠٢١/١٢/٢٨

السادة / البورصة المصرية  
قطاع الافصاح - الإسكندرية  
تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقب الحسابات - الجهاز المركزى  
للمحاسبات - عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ علماً بأنه لا يوجد ملاحظات واجبة الرد  
بتقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

العضو المنتدب

  
كيميائى / محمد رفعت حجاب





الفروع التجارية :

فرع القاهرة : ٧ شارع عزت باشا - المطرية تليفاكس : ٢٢٥٠٥٤٦٤ / ٠٢

فرع دمنهور : أبو الريش شارع الجيش بجوار شركة مياه البحيرة تليفاكس : ٣٣١٤٥٩٤ / ٠٤٥

المحوظة	
<p>- استمرار النزاع القضائي بين الشركة ومحافظة الإسكندرية حيث تطالب الأخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاثة قطع ارض بمساحة إجمالية نحو ٤٣ ألف م<sup>٢</sup> بمصنع محرم بك ، وبلغت قيمة المطالبات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨٤,٢٢٢ مليون جنية ، ومن جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الأرض مستندة إلي البند ١١ من عقود الاستئجار "والذي ينص على للمستاجر الحق في طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من إعداد المصنع وإدارته بالثمن الذي تساويه الأرض وقت بداية التأجير ... " طلب التملك المقدم في موعده القانوني كما تطالب بإبراء ذمتها من مطالبات محافظة الإسكندرية .</p> <p>- ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥ في الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ ق من محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئناف رقم ٧٦/٢٠٧٤ ق ورقم ٧٦/٢٠٧٤ ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين والذي يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧ ألف م<sup>٢</sup> كما يقضى برفض إبراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦ ألف م<sup>٢</sup> عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩,٦١٥ مليون جنية ، طعن الشركة بالنقض برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق ولم تحدد له جلسة بعد ، كما قامت الشركة بتعلية نحو ١٨,١٣٧ مليون جنية كإجراءات مستحقة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠</p> <p>- كما نشير إلي وجود مطالبات قضائية عن رسوم نسبيه وخدمات أعلنت بها الشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢ بنحو ٨,٤٣٩ مليون جنية عن حكم محكمة شرق الإسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٥٦٠٢ لسنة ٢٠٠٧ ورقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠</p> <p>« يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو حسم النزاع القائم وموافاتها بما اتخذته الشركة من إجراءات حيال المطالبات بالرسوم القضائية .</p>	<p>أن المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية والبالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاث قطع مستأجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبيانها كالتالي :</p> <p>المساحة الأولى ٢٨٤,٢٢٢ م<sup>٢</sup> بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ / لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م<sup>٢</sup> بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ / لسنة ١٩٧٠</p> <p>المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م<sup>٢</sup> بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ .</p> <p>وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي صحة ونفاذ الوعد بالبيع العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٢٨٤,٢٢٢ م<sup>٢</sup> .</p> <p>وقامت الشركة بإقامة دعوى لصحة ونفاذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م<sup>٢</sup> وكذا صحة ونفاذ مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م<sup>٢</sup> وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطع سالفة الذكر بموجب إنذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري والمساحة بطلبات لشهر صحيفة صحة ونفاذ الوعد بالبيع وتم تجديدها برقم ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ لعمل كشف تحديد مساحي وتحديد الحدود المساحية وفصلها عن ترعة مياه الشرب . لنقل ملكية ارض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظة الإسكندرية - وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق آلي الإدارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع ارض المصنع بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالإسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع إرشادي من هيئة المساحة و جرى عرض الطلبات على الحي .</p> <p>وفيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضى بمصنع محرم بك فإن الخلاف بين الشركة والمحافظة على ٣ قطع أراضى قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة انتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الأولى بمساحة ٢٨٤,٢٢٢ م<sup>٢</sup> وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي بصحة ونفاذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية .</p> <p>وجاري إعداد طلب لشهر الحكم سالف الذكر بناء على تعديلات المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بناء على الطلبات أرقام ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١</p> <p>وذلك تمهيدا لشهر الحكم رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي إسكندرية حتى يكون له اسبقية عند تطبيق قانون رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ والذي ينص على انه يحق من بيده حكم صحة ونفاذ صادر من المحكمة يودعه لدى الشهر العقاري ويحصل على رقم شهر لهذا الحكم.</p>

شركة الزيتون المستغلة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



حيث أشارت تلك المادة وتعد بالانتهاء الى إمكانية الحصول على رقم شهر دون أية إجراءات بحث ملكية وذلك طبقاً لهذا القانون .

وتم رفع دعوى أمام القضاء المدني للقضاء بصحة ونفاذ الحكم الصادر في الدعوى عاليه بالزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض ومتداولة .

أما القطعتين الثانية والثالثة تم إقامة دعوى بالزام المحافظة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال مؤجلة لشهر الصحيفة ومتداولة .

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعوتين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧، ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلي إسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق المدعي عليه الأول (محافظة الإسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات

وبالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط

#### المصانع :

أخطأ الحكم في رفض هذا الطلب - حيث أورد في حيثياته أن تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) - وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام في ١٩٧٤/٦/٤ .

- في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها - صادرة عن محافظة الإسكندرية في ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة في ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

- وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات في المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ في ذلك وتم الاستئناف على الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بأرقام ١٧٤٧ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ مدني لسنة ٧٦ ق .

وصدر بها حكماً لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ حيث نص على الآتي :

أولاً : قبول الاستئنافات شكلاً .

ثانياً : في موضوع الاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المستأنف الأول - بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة الشركة بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي .

ثالثاً : في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة :

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة محرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢،٣٤٠ م ٢م موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية

3

٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة في شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٨٠ م<sup>٢</sup> وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م<sup>٢</sup> التي أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التاجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي .

خامساً : إلزام المستأنف ضدها في الأستئناف الأول المستأنفة في الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتي التقاضي و مبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة .

(٣) هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون - وتم ضمها و بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بالحكم السابق المشار إليه .

هذا و عليه أضحى هذا القضاء مقررأ أحقية الشركة في شراء الأرض ( ثلاث قطع أراضي بمساحات ( ٦٠٤٢,٣٤ م<sup>٢</sup> موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٥ م<sup>٢</sup> رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و قطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م<sup>٢</sup> ) الكائن عليها مصانعها - بمحرم بك - بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التاجير .

ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار و خطأ و إهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية :

- فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالي ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .

حيث بلغت المطالبات المالية الحالية بإجمالى وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً ( فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش ) .

- وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .

ونشير في هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : - آخر مطالبة مالية وردت للشركة في هذا الشأن عن مقابل الإنتفاع بأرض قطاع مصانع محرم بك مبلغ وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً ( فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش ) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ و هي مطالبات مالية فقط - لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية - أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار إليها .

تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة - و الأحكام السابق التحصل

شركة الزبوت المستفصاة ومنتجانها  
شركة مساهمة مصرية



عليها - فضلاً عن المنازعة في الإستحقاق و الخطأ في تقدير المطالبة و أسباب أخرى نوردها بصحيفة الطعن .  
ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها وعدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإداري طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحققاتها .

وتحوطاً لذلك أقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ والحجز الإداري مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات :

- للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .
- و السيد / رئيس الوزراء .
- و السيد / وزير الصناعة .
- و السيد / وزير التموين .
- و السيد / محافظ الإسكندرية .

وأنت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتب رقم ٥٣٥ و التي تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو :

أنه يبحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية .  
تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل في الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا الخصوص .

ثالثاً : - تم إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبية على جميع الهيئات و الجهات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخرى والالتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء .

- وفي هذا الصدد تم الآتى :

- ١- تم تقديم تظلم برقم ٢٠٢١/١٢/١٥ بالاعتراض على المطالبة المالية + براءة الذمة لسبق صدور حكم بالأحقية في الشراء و التملك بشروط المصانع ٢٠٧٣/٢٠٧٤/٧٦ ق .
- ٢- طلب شراء و تملك بشروط المصانع وتنفيذ الحكم النهائي بالتملك بشروط المصانع برقم ٢/١٠٠٠ في ٢٠٢١/١٠/٢٠
- ٣- طلب آخر لجهاز حماية أملاك الدولة + المحافظة برقم ٢٥٠٨/٢٠٢١/١٠/٢٠ في ذات الخصوص .
- ٤- تقديم طلب براءة الذمة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ لجنة قضائية توثيق منازعات بالاعتراض على المطالبة + طلب براءة الذمة .
- ٥- متابعة + طلب لجهاز حماية أملاك الدولة برقم ٢٥٢ في ٢٠٢١/١٢/١٥ بالتنفيذ للحكم القضائي الصادر لصالح الشركة .

شركة الزيتون المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :  
فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠ متر ٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .  
علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .  
هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل أنتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم في تلك الإستحقاقات .  
- تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية - وتم إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي / وزير العدل بشأن المطالبات المالية .

وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن نقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم

وذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد / محافظ الإسكندرية بإيداع طعناً على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق .

وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه :

- تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد و الأمر معروض على المستشار القانوني للمحافظة للرأى .

- وفيما يخص المطالبات المالية ( رسوم نسبي وخدمات ) :

- تم الاعلان للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢

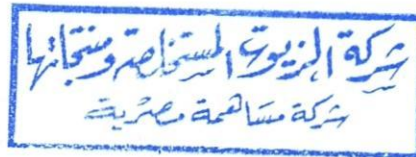
- تم إعداد صحيفة دعوى ببراءة ذمة و اعتراض على تلك المطالبات على سند قانوني وسند من حكم محكمة النقض المصرية في هذا الشأن وذلك في الطعن رقم ٦٩١٧ ، ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق ولازال متداول ولم تحدد له جلسة .

- ما زالت الشركة لم تنته من نقل ملكية وتسجيل ارض بمصنع محرم بك بمساحة ٢م ٤٠٠ ألت الى الشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية في ١٩٨٨/٦/٩ وكذا ارض بمساحة نحو ١٧ ألف م ٢ ألت الى الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت .  
- يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل والإفادة .

بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :-

٢م ٤٠٠ تقريباً بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول على قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم .

وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار





<p>التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . - ولا زالت الطلبات أمام هيئة المساحة ومتوقفة بسبب عدم وجود خرائط مساحية ١٠٠٠/١ لدى الهيئة ورفض مكتب المساحة توضيح وفصل الحدود على أي خرائط أخرى أو رفع جوى أو تطبيق خطوط التنظيم وينتظر طباعة خرائط لدى هيئة المساحة فصل الحدود .</p>	
<p>أن القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة عليه يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور وما زال المشتري لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجرى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوابط تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقاً للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجرى استخراج كشف تحديد مساحي . وأنه قد أستجد من أحداث في تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف في أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبو الفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التي يمتلكها عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف في أموال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزانة العامة للدولة ومن ضمنها الشركة الفاطمية مشتري أرض المصنع المذكور .</p>	<p>- ما زالت الشركة لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من ارض مصنع علف القباري بما عليها من ١٤٣٢ م<sup>٢</sup> مباني ، ٩٠ متر مربع جمالون والمقدر بنحو ٣١٥ ألف جنيه طبقاً لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير أثمان الأراضي بإدارة مراقبة نزع الملكية في ١٩٩١/٢/١٩ « يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة .</p>
<p>تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م<sup>٢</sup> بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الإسكندرية بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٠ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنابات شبين الكوم بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٨ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الأرض إلا انها فوجئت بالتعدي على الأرض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها و منع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ ح و المقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إداري مركز شرطة قويسنا و الذي حفظ بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٨ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامي عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ</p>	<p>- عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التعديات على قطعة ارض بمساحة ١٦٦٠ م<sup>٢</sup> بمدينة قويسنا بأرض الباجور والتي آلت ملكيتها إلي الشركة مقابل مديونية العميل / عبد الحميد حسن الفلاح الا انه تم التعدي عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من إستغلالها . « يتعين سرعة إزالة التعديات واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للحفاظ على الأرض واستغلالها .</p> <div data-bbox="774 1814 1189 1971" style="border: 1px solid blue; padding: 5px; text-align: center;"> <p>شركة الزبوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية</p> </div>



<p>٢٥/٩/٢٠١٨ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بناية قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . مما دعا الشركة إلى التقدم بتظلم في المحضر الإداري المشار إليه أمام معالي السيد المستشار النائب العام . وتم الحفاظ النهائي للمحضر المحرر بشأن أثبات الحالة وتحصلت الشركة على أصول مستندات الملكية الخاصة بأرض الباجور من محكمة الجنائيات وجاري تحرير محضر آخر لأثبات الحالة و التمكين و التحصل على صفة وأسماء واضعى اليد تمهيداً لأقامة دعوى طرد للغصب .</p>	
<p>مخزن ومعرض البيع بالورديان البالغ مساحته ٣٠٤ م<sup>٢</sup> موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و المقام بشأنه الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ مسانكن كلي شرق الإسكندرية بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار والإخلاء و التسليم استنادا لحكم المحكمة الدستورية العليا . بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٣ قضائية دستورية عليا و المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ و الذي نص على الآتي : أولاً : بعدم دستورية صدر الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر ، فيما تضمنه من إطلاق عبارة "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد ." لتشمل عقود إيجار الأماكن المؤجرة للأشخاص الاعتبارية لأستعمالها في غير غرض السكنى . وحيث بدأت المحاكم في تطبيق وتنفيذ مناط حكم المحكمة الدستورية العليا - بصدور أحكام متعددة ومنتالية ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء عقود الإيجار الخاصة بها و الإخلاء و التسليم لعدم إصدار قانون خاص بتلك المسألة من مجلس الشعب . - وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/٧ تلقت الشركة إنذار من السيد / حمدي عبد الرازق عبد الواحد باعتبار العلاقة الإيجازية منتهية وسرعة إخلاء وتسليم العين محل عقد الإيجار المذكور نفاذاً لحكم المحكمة العليا السابق ذكره . - وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٣ تلقت الشركة عرضاً من المذكور بالإخلاء و التسليم مقابل إعطاء وتسليم الشركة محل بمساحة لا تقل عن ٤٥ متراً مربعاً مع تجهيزه من أراضي و حوائط و دهانات وفقاً للاتفاق و عرض على رئاسة الشركة سداد مبلغ ٤٠٠ ألف جنيهاً (فقط أربعمائة الف جنيهاً) مقابل التنازل و التسليم ٠٠ و إلا كان له الحق في اتخاذ الإجراء القانوني في حالة عدم الموافقة . - وتم عرض الأمر بمذكرة واضحة بالمركز القانوني للشركة على السيد رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب - تم موافاة السادة أعضاء المجلس بها . للقرار و بالرأى و الأمر بما</p>	<p>- استمرار ايلولة حقوق الايجار والانتفاع للأرض المملوكة لورثة / ينسي بندليدس ناحية الورديان بالعقد المؤرخ اول يناير ١٩٦٠ وقد قامت الشركة بتسليم ارض المصنع للمدعو /حمدي عبد الرازق بعد ان تخلصت الشركة من خطوط الانتاج مما سهل على المذكور الحصول على حكم في الدعوى رقم ٤٩١ لسنة ٢٠١٤ وكان قرار اخلاء المصنع هو السبب الاساسي في فقدان الشركة للأرض . ويتبقى في حيازة الشركة مخزن ومعرض بيع منتجات وقد اقام المذكور الدعوى رقم ٢٠٢٠/١٨٧٤ ضد الشركة بإنهاء عقد الإيجار بمفاد الاخلاء والتسليم بداعي تملكه الارض بالشراء من ورثة ينسي بندليدس والتي صدر فيها الحكم لصالح المدعي وتقدمت الشركة بالاستئناف رقم ٢٧٩٥ لسنة ٧٧ ق جلسة ٢٠٢١/١٢/١٥ لاستكمال المستندات ، الامر الذي قد يشوبه العبث بملكيات اجانب بناء على قيام المنطقة الشمالية العسكرية بوقف تراخيص البناء لوجود شك في صحة الإجراءات والتصرف من الملاك السابقين ، وقد عرض المدعي مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على الشركة ، ونشير الي صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بتحويل الامر الي قطاعات توسيع الملكية والقطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية حيث قامت الشركة بتقديم شكوى الي مباحث الاموال العامة بالإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ « يتعين موافاتنا بما آلت اليه تلك الإجراءات والتطور في الموقف القانوني .</p>

شركة الزيت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



يتبع تم الاشارة فيها الى بعض الأحكام الصادرة ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء العقد و الإخلاء و التسليم عملاً بحكم المحكمة الدستورية العليا .

- وتم عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة الذي أصدر القرار رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع الى السيد / رئيس قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية- بالشركة القابضة للصناعات الغذائية (وهو ما تم بالفعل) .

- وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/١٢/١٨٥٥ و الذي أنتهى إلى (موافقة المجلس بالإجماع على إعادة التفاوض مع الأستاذ / محمد محمد ابو زيد - بشأن مخزن الوردان . . بحيث يتم الاتفاق على

احضار مكان بديل بالمساحة المتفق عليها بنظام التمليك . . و عقب استلام المكان الجديد يتم تسليم المكان القديم ) .

- وتم عمل معاينة لعرض من المذكور لمحل تجاري بالوردان من قبل قطاع البيع و القطاع القانوني كانت غير ملائمة من جهة الموقع و المساحة و الشروط و التشطيب . . ومخالفة للعرض المبدي منه .

وفي غضون شهر ٢٠٢٠/١٠ صدرت تعليمات مجلس الإدارة بالتقدم ببلاغ لإدارة الأموال العامة بشأن ملكية المذكور و أيلولتها له من أجنب وما ثار بشأنها من شكوك في صحتها ونسبتها للملاك .

- و تم تحويل الملف للمختص بإدارة الأموال العامة وتلقي سيادته المستندات و الشكوى و البلاغ على سبيل الاستدلال لعدم وجود دليل على التزوير على أن التحريات و التقصي بشأن الملكية و التحري عن العقود المسجلة بالشهر العقاري لنقل الملكية محررة وتم توثيقها خارج البلاد . و أصبح في حوزة إدارة الأموال العامة تحت الفحص و التحري .

— و بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر قرار مجلس الإدارة ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع وعرضه على قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لإبداء الرأي القانوني - مع إرفاق صورة البلاغ الذي تم تقديمه لمباحث الأموال العامة بشأن ملكية الأجنب و العيب بها .

و بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ تلقت الشركة إعلاناً بصحيفة الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ من السيد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد - بطلب الإخلاء و التسليم للمحل التجارى موضوع المذكرة - لانتهاؤه تأسيساً على حكم المحكمة الدستورية العليا السابق الاشارة اليه .

- والتي تداولت بالجلسات . . الى أن قضى فيها بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ من الدائرة ٦ مساكن كلى (بانتهاء عقد الإيجار سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و إخلاء الشركة المدعى عليها من عين التداعى و تسليمها خالية مما يشغلها و ألزمت الشركة المدعى عليها المصاريف .

وتم إعداد صحيفة الاستئناف طعناً على الحكم المذكور - وقدمت وقيدت برقم ٢٧٩٥ لسنة ٧٧ ق و المحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/٩/١٥ أمام الدائرة ٣٦ إيجارات وتم تأجيلها

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية

<p>لجلسة ٢٠٢١/١١/٦ لاستكمال المستندات و بجلسة ٢٠٢١/١٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الاسكندرية في الأستئناف المشار اليه وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا وجاري أعداد صحيفة طعن بالنقض ويتم الأستشكال في تنفيذ الحكم ارتكازاً على قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن اجراءات الأخلاء و التنفيذ لأحكام المحكمة الدستورية العليا ومنح الشركات أجلاً خمس سنوات بعد العرض على مجلس الشعب .</p> <p>– وكذلك تم مقابلة السيد العميد / رئيس مباحث الأموال العامة وتقديم شكوى بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ .</p> <p>وطلب سيادته مستندات أخرى .</p> <p>وتم التقدم ببلاغ لمباحث الأموال العامة وتم تقديم كافة المستندات للإدارة .</p>	
<p>– جاري التواصل و التعامل مع جهاز مدينة السادات بشأن محاولة الترخيص للشركة بنشاط تجاري ومعرض ومخزن ومن ناحية أخرى جاري الأستقصاء عن عروض من بعض التجار بشأن الأستفادة بالتأجير للغير في حالة عدم أماكن تغيير النشاط لتجاري ومخازن .</p>	<p>– استمرار ايلولة ملكية مساحة اجمالية نحو ٢٥٠٦ م<sup>٢</sup> مكونة من معرض ويدروم ومخزن بمدينة السادات وذلك نظير المديونية المستحقة على العميل / عبد الحميد الفلاح ، بموجب حكم محكمة جنابات شبين الكوم جلسة ٢٠١٨/١/١١ والتوكيل المحرر من العميل ونود الاشارة إلي قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٢١/٨/٢٠٠٦ بتكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم للاستقلال التجاري ولم يتم اتخاذ أي اجراء حتى تاريخه .</p> <p>« يتعين موافاتنا بخطة الإدارة بشأن الاستفادة من المبنى بما يعود على الشركة بالنفع .</p>
<p>تسعى الشركة جاهدة للتصرف الاقتصادي في تلك الاصول هذا وقد سبق ان تم عرض بيع ماكينة المارجرين وكذلك وحدة توليد الايدروجين للبيع عن طريق المزاد العلني بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤ وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب . وقد اصدر المجلس في هذا الشأن القرار رقم ٢٠٢٠/٨/١٩٣٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ بمخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن اجراءات بيع خطوط الانتاج المتوقفة عن العمل وبالفعل تم مخاطبة الهيئة في ٢٠٢٠/٢/٦ وجاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>	<p>– وجود آلات ومعدات ضمن الاصول الثابتة متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقاً لحصر الشركة نحو ٤٨,٥٥٩ مليون جنيه بقيمة دفترية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣,٧٦٧ مليون جنيه وقدرت قيمة الاضمحلال في تلك الاصول بنحو ١,٣٩٥ مليون جنيه وكانت اخر لجنة مشكلة لتحديد القيمة الاستردادية لم توضح بتقريرها المؤرخ ٢٠٢٠/٦/١٥ الاسس التي استندت عليها وفقاً لمتطلبات الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري (٣١) "اضمحلال قيمة الاصول"</p> <p>« يتعين دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادي فيها بما يعود على الشركة بالنفع مع التطبيق الصحيح لمعيار المحاسبة المصري المشار اليه .</p>

شركة الزيتون المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



<p>سيتم العرض على أقرب جمعية عامة غير عادية قادمة .</p>	<p>- ما زالت الاصول الثابتة تتضمن نحو ٣,٠٤٢ مليون جنيه قيمة الاصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية في ٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ إجراءات البيع وبيانها ماكينة مارجرين - وحدة توليد هيدروجين - ارض الشونة بدمنهور بمساحة ٦٢٥٨ م<sup>٢</sup> ، والتي صدر بشأنها قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٦/١٩٢١ باتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح مزايده علنية لتأجيرها مخالفاً بذلك قرار الجمعية العامة غير العادية .          - يتعين موافقتنا باسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية وكذا اسباب عدم إعادة العرض على الجمعية العامة غير العادية حيث السلطة المختصة في تلك الحالة .</p>
<p>- جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>	<p>- تضمنت الاصول الثابتة نحو ١٢٣,٩٢٧ مليون جنيه قيمة اصول انتهى عمرها الافتراضي وما زالت تستخدم في الانتاج .          - يتعين النظر بصفة دورية في الاحلال والتجديد للمحافظة على الطاقة الانتاجية للشركة مع الالتزام بالفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الاصول الثابتة واهلاكاتها "</p>
<p>ان سبب التوقف في الانتهاء من توصيل بيارة تهدنة الصرف الصحي بمصنع المستخلصة بشبكة الصرف الصحي العمومية الخارجية أمام المصنع هو اعمال التطوير الخاصة بمحور المحمودية والجاري تنفيذها بالمنطقة الواقع في نطاقها المصنع .          هذا وقد تم الاكتفاء بالاجزاء المنفذة من المشروع بمصنع المستخلصة لحين الانتهاء من مشروع التطوير الجاري بالمحور أمام المصنع ومعرفة ما اذا كان المصنع سيظل في حيازة الشركة من عدمه وان جميع الاعمال المنفذة الخاصة بالبيارة تم استلامها وليس بها أي ملاحظات .          وجاري اتخاذ اللازم بشأن تطبيق المعيار المشار اليه وسيري اثر ذلك في مركز مالي ديسمبر ٢٠٢١ .</p>	<p>- ما زالت تتضمن المشروعات تحت التنفيذ نحو ١٨١ الف جنيه تكلفة مشروعات متوقفة منها ١٤٩ الف جنيه قيمة مشروع بيارة بمصنع المستخلصة المتوقف منذ سنوات ، ولم يتم الانتهاء منه حتى تاريخ المراجعة مما حال دون الاستفادة منه .          - يتعين تحديد اسباب التوقف مع تقدير الاضمحلال في القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ " اضمحلال قيمة الاصول "</p>
<p>سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ و الذي انتهت فيه الى الاتي :          اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعدة منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع          ثانياً :- بالنسبة للأصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة          جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية إعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع</p>	<p>- تضمن المخزون في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ نحو ١٠,٣٠٥ مليون جنيه قيمة اصناف راكدة وبطيئة الحركة وتالفة ومحترزة طبقاً لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٦,٨٩٥ مليون جنيه دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون اجراء ايه مزادات للتصرف في الاصناف المستقنى عنها .          - يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة مع إعادة تقدير الانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢ " المخزون "</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
 شركة مساهمة مصرية

<p>المتبقي للاستفادة منها</p> <p>ثالثاً:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين</p> <p>رابعاً:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا</p> <p>مرفق تقرير اللجنة (مرفق ) .</p> <p>هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها ) وسيتم موافاة سيادتكم لما انتهت اليه هذه الدراسة .</p> <p>وفيما يخص حصر و تسعير أصناف المخزون المثبتة بدون قيمة جارى اتخاذ اللازم وسيري أثر ذلك في أول مركز مالي قادم .</p>	
<p>اختلاف معدل الفقد بين المصانع يرجع الي اختلاف آلة انتاج الزيت بين مصانع الشركة الثلاثة .</p> <p>علماً بأنه جارى العمل على تحسين تلك المعدلات .</p> <p>وسيرى أثر ذلك بنهاية السنة المالية الحالية</p>	<p>- تضمنت تكلفة الانتاج نحو ١٨,٣٩٣ مليون جنيه قيمة الفاقد من الزيت الخام بمصانع الشركة المختلفة ، حيث ترتفع نسب فقد الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة ٤,١٠ % مقارنة بمصنع محرم بك وراغب البالغين ٣,١٠ % ، ٣,٣٥ %</p> <p>يتعين دراسة أسباب ارتفاع نسب الفقد واتخاذ اللازم نحو تخفيضها .</p>
<p>= جارى اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>	<p>- بلغ رصيد صنف بذرة القطن في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧١ طن بتكلفة نحو ٤٥٢ الف جنيه مشونة منذ ٢٠٢٠/١٢/٢٠ بالإضافة إلي كمية ٣٦٢,٩٧٤ طن زيت بذرة قطن خام بتكلفة نحو ٣,٨٩٣ مليون جنيه ، دون تحديد أسباب عدم تكرير وبيع الزيت الخام واسباب تجميد اموال الشركة في مخزون زيت بذرة القطن .</p> <p>يتعين موافاتنا باسباب ذلك والعمل على التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة .</p>
<p>= سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .</p>	<p>- بمطابقة جانب من كشوف الجرد في ٢٠٢١/٩/٣٠ مع الرصيد الدفترى تبين ما يلي :</p> <p>⊕ وجود زيادة ٢٨,٠٢٢ طن زيت صويا خام ، ٨,٧٩١ زيت عباد خام بمصنع محرم بك .</p> <p>⊙ وجود زيادة ٩,٩٢٢ طن زيت عباد خام ، ٢,٣١٤ زيت صويا خام بمصنع دمنهور .</p> <p>ومثبت بتقرير المعمل ان الزيادة الناتجة عن فروق الكثافة دون ذكر درجة الحرارة ومعامل كثافة الزيت .</p> <p>يتعين بحث الامر واتخاذ اللازم في ضوء ذلك .</p>
<p>- تم تحرير المحضر رقم ٧١٢٦ لسنة ٢٠٢١ جنح قسم أول دمياط وتم سحب عينات أرسلت للمعمل الكيماوى ولازالت القضية معروضة لم يتم التصرف فيها .</p>	<p>- وجود كمية ٣٣٥ كرتونة زيت الفيروز ٨٠٠ مم بنحو ٦٦ الف جنيه محرزة من قبل مباحث التموين بمخازن الشركة العامة لتجارة الجملة ، ولم نتبين اسباب التحريز .</p> <p>يتعين موافاتنا باسباب التحريز وما اتخذته الشركة من إجراءات .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



- سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠١٩ لدراسة هذا الأمر و انتهت تلك اللجنة إلى أن اختلاف معدلات استخلاص الأحماض و الموسيلاج بين مصانع الشركة المختلفة يرجع إلى الآتي :

١- اختلاف نظم التحكم الكيميائي من حيث التكرير المستمر (مصنع دمنهور) و التكرير بالباتش (مصنع محرم بك - مصنع راغب) وكذلك وجود اختلاف بين مصنعي محرم بك و مصنع راغب من حيث حجم حلل التكرير (محرم بك بالتكرير القديم ٧ طن تقريبا حلل مقلقة ) و راغب (٢٠ طن حلل مفتوحة) وكذلك مساليب الحلل وكفاءة السربنتينات .  
٢- وجود اختلاف في وحدة ازالة الرائحة (مصنعي محرم بك و راغب بها دائرة أحماض دهنية ولا توجد بمصنع دمنهور) ونظراً للاختلافات السابق ذكرها يصعب وضع معدلات نمطية موحدة لفأقد الموسيلاج و الاحماض مع الأخذ في الاعتبار :

مصنع محرم بك : نظرا لتهاك حلل التكرير الكيميائي يعتمد على التكرير الفزيائي (ازالة الرائحة) بشكل اكبر من التكرير الكيميائي ولذلك انتاجه للأحماض الدهنية يكون اكبر من انتاجه للموسيلاج كمنتجات ثانوية لتكرير الزيوت .

مصنع راغب : نظرا لكبير حجم حلل التكرير وملاءمة مساليبها مع ظروف التشغيل فانه يعتمد على التكرير الكيميائي وعمل معادلة شبه كاملة للزيت قبل ازالة الرائحة ولذلك فإن انتاجه للموسيلاج يكون اكبر من انتاجه للأحماض الدهنية .

مصنع دمنهور :نتيجة لنظام التكرير الكيميائي المستمر وعدم وجود دائرة احماض بجهاز ازالة الرائحة فان انتاجه موسيلاج فقط .  
ومما سبق يتضح استحالة تحديد معدل فأقد نمطي للموسيلاج و الأحماض الدهنية كمل على حده وانما يتم وضع معدل فأقد نمطي لمجموع (الموسيلاج و الأحماض ) واستكمالاً لاعمال اللجنة المشكله من السيد الاستاذ المحاسب رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب بتاريخ ٢٠١٩/٩/٥ لبحث المعدلات النمطية لكمية الموسيلاج و الاحماض الدهنية الناتجة من تكرير الزيوت وازالة الرائحة بجميع مصانع الشركة ومقارنتها مع المنتج و الفأقد الفعلي للزيوت و التي تم من خلالها دراسة كمية الموسيلاج و الاحماض الدهنية للمصانع على مدار ثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٧/ ٢٠١٧-٢٠١٨/٢٠١٨-٢٠١٩ )

كانت النتائج كما يلي بالجدول التالي :

اسم المصنع	متوسط مجموع الموسيلاج و الاحماض الدهنية الى فأقد الزيوت
دمنهور	%٧٣,٧٥
راغب	%٧٤,٧٩
محرم بك	%٢١
ملحوظة : نظرا لانخفاض نتائج الدراسة بسبب وجود عجز الزيت (٢٠١٩/٢٠١٨) وهو محل تحقيق أمام النيابة تم العودة الى كارتات سنوات سابقة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠ - ٢٠١١) وتلاحظ ان متوسط النتائج كان %٣٥,٥٥	

- انخفاض معدل استخلاص الاحماض الدهنية و الموسيلاج بمصنع محرم بك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ و البالغ %٥٦,٧٠ مقارنة بمصنعي راغب و دمنهور بنسبة %٨٧,٤٠ و %٧٨,٣٠ على التوالي ، ويرتبط بالامر انخفاض معدل الاستخلاص لمصنع دمنهور مقارنة بالعام السابق و الذي كان يبلغ %٨٩ .

﴿ يتعين تحديد أسباب هذا الانخفاض واتخاذ اللازم نحو رفع معدل الاستخلاص .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مسجلة

## تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للحسابات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٠٩/٣٠

وبدراسة الفترة من ٢٠١٩/٧/١ الى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكانت النتائج كما  
موضح بالجدول التالي :

اسم المصنع	متوسط مجموع الموسيلاج والاحماض الدهنية الى فاقد الزيوت
دمنهور	%٧٧,٦٠
راغب	%٧٦,٩٣
محرم بك	%٣٩,١٢

وبضم دراسة هذه الفترة للتقرير السابق يتلاحظ ما يلي :  
مصنع دمنهور يتراوح بين %٧٣,٧٥ الى %٧٧,٦  
مصنع راغب يتراوح بين %٧٤,٧٩ الى %٧٦,٩٣  
مصنع محرم بك يتراوح بين %٣٥,٥٥ الى %٣٩,١٢  
وبناء على ما سبق تقترح اللجنة ان تكون المعدلات النمطية لمجموع  
الموسيلاج و الاحماض بالنسبة لفاقد الزيوت بالمصانع كما يلي :  
مصنع دمنهور لا تقل عن %٧٠  
مصنع راغب لا تقل عن %٧٠  
مصنع محرم بك لا تقل عن %٣٥  
على ان تعاد الدراسة الخاصة بمصنع محرم بك مرة ثانية عند الانتهاء من  
نقل حلل الهدرجة الى المكان المقترح خلف المصينة بدلا من قسم التكرير  
القديم المتهاك وتشغيلها لمدة ثلاث اشهر لوضع معدلات نمطية جديدة .  
كما تعاد الدراسة لمصنع محرم بك لمرة ثالثة عند الانتهاء من تركيب  
وتشغيل وحدة التكرير المستمر المتعاقد عليها وحينها تعتبر هذه المعدلات  
النمطية نهائية . وتم اعتماد تلك المعدلات بقرار مجلس الإدارة رقم  
٢٠٢٠/٩/١٩٣٩ .  
ثم إصدار المجلس قراره رقم ١٩٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ بإيقاف العمل بالقرار  
١٩٣٩ السابق الاشارة اليه لحين مخاطبة جهات خارجية في هذا الشأن .  
وبالفعل قامت الشركة بتوجيه خطاب للسيد / عميد كلية الزراعة - جامعة  
الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ولم نتلقى رد .

- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً وسيبقى أثر ذلك في مركز مالي  
ديسمبر ٢٠٢١ .


قامت الشركة بتحميل تكاليف الإنتاج بمصنعي محرم بك  
ودمنهور بنحو ١,٣٤٥ مليون جنيه تمثل تكاليف صناعية غير  
مباشرة للطاقة غير المستقلة ، وصحتها تكاليف إدارية .

« يتعين التصويب وتحميل كل التكاليف التي تخص الطاقة  
غير المستقلة على التكاليف الادارية تنفيذاً لمعيار المحاسبة  
المصري رقم ٢ "المخزون" »

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للحسابات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٠٩/٣٠

<p>- جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>	<p>- لا تقوم الشركة بوضع اسس لتحديد تكلفة مشتقات الانتاج مثال ذلك: الموسيلاج والكسب .</p> <p>« يتعين وضع اسس محددة لتحديد قيمة مشتقات الانتاج.</p>
<p>- تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات أكتوبر ٢٠٢١ رقم ٦٣٤ ع ١٠ع ، ٦٣٨ ع ١٠ع .</p>	<p>- قامت الشركة بحساب المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام على اسس دوري فترة المركز المالي بالكامل في حين ان حسابه على اسس شهري مما ترتب عليه ارتفاع تكلفة الانتاج بنحو ١,٣٤٦ مليون جنيه .</p> <p>« يتعين اجراء التصويب اللازم لما لذلك من اثر على القوائم المالية .</p> <p style="text-align: center;"></p>

<p>حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنيهاً والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التي اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن .</p> <p>وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧</p> <p>بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنيهاً والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري اعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة .</p>	<p>- بلغ رصيد العملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٥٦٧,٢٣٤ مليون جنيهاً بعد خصم الانخفاض في القيمة البالغ نحو ٥,٨٩٨ مليون جنيهاً عن أرصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية .</p> <p>﴿ يتعين تحصيل تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والمالية حفاظاً على مستحقات الشركة .</p>
<p>جاري اتخاذ اللازم نحو الحصول على المطابقة المطلوبة .</p>	<p>- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية المدين نحو ٥٣٠,٧٢٨ مليون جنيهاً والدائن نحو ٧٠٠,٠٥١ مليون جنيهاً دون اجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢١/٩/٣٠ .</p> <p>﴿ يتعين اجراء المطابقة على تلك الأرصدة للتحقق من صحتها .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية



<p>وفيما يخص فرن صهر السليكات فإن هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ م.ك إسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعانة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان</p> <p>وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيه تعويض مادياً جابراً عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بالشركة ومافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والاعتاب .</p> <p>هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها لجلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لسداد تكملة الأمانة .</p> <p>والتي تم سدادها وانتدبت المحكمة لجنة هندسية من جامعة الإسكندرية وتم عمل المعاينة المبديية من لجنة خبراء كلية الهندسة ولم يتم مباشرة المأمورية بصفة نهائية ومحدد لنظر تلك الدعوى أمام المحكمة لجلسة ٢٠٢٢/١/٥ للاطلاع على التقرير .</p>	<p>- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيهه تكلفة مشروع إعادة تأهيل فرن الصهر لإنتاج السليكات بمصنع المستخلصة لم يتم استلامه من الشركة المنفذة لوجود عيوب في التنفيذ والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ وقامت المحكمة بندب لجنة من كلية الهندسة جامعة الإسكندرية للمعاينة ووضع تقريرها وحدد النظر في تلك الدعوى أمام المحكمة لجلسة ٢٠٢٢/١/٥ للاطلاع على التقرير .</p> <p>﴿ يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الاستفادة من الأموال العاطلة مع تحديد الاضمحلال في القيمة الناتج عن التوقف لسنوات ، وموافقتنا بتطور الموقف القانوني .</p>
<p>نظراً لوجود زيادة في الحافز الشهري المترتبة على منح العاملين علاوة دورية بواقع ٧% اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١ وكذلك أجور اضافية تم صرفها خلال العطلات الرسمية و العلاوة الخاصة بنسبة ٦% والتي تم صرفها جميعاً بعد تقديم الشركة لاستمارة (٢) تأمينات للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في أول يناير ٢٠٢١ .</p> <p>فانه يتم استقطاع اشتراكات تأمينية عن جميع تلم المبالغ ويتم تجنيبها في حسابات الهيئة بالسجلات حيث سيتم سدادها خلال عام ٢٠٢٢ .</p>	<p>- بلغ الرصيد الدائن للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣,٥٣٢ مليون جنيه ولم نواف بمطابقة مع الهيئة للتحقق من صحة الرصيد .</p> <p>﴿ يتعين إجراء المطابقة اللازمة والإفادة .</p>
<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً وسيري أثر ذلك خلال مركز مالي ديسمبر ٢٠٢١</p>	<p>- تم تحميل مصروف إهلاك الأصول الثابتة بنحو ١,٢٢٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ تقديرياً بنسبة ٢٥% من مصروف إهلاك العام المالي السابق .</p> <p>﴿ يتعين حساب قسط الإهلاك الفعلي عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠ لما لذلك من اثر على القوائم المالية .</p>
<p>- تم عمل اللازم بقيود يومية البنك : أرقام ٨٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، أكتوبر ٢٠٢١ وكذلك يومية عمليات أكتوبر ٢٠٢١ بالتسويات أرقام ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩</p>	<p>- لم تقم الشركة بتحميل مصروفاتها بما يلي:- ① نحو ١٩٤ الف جنيه فرق بين التقديري والفعلي من الغاز والكهرباء والمياه . ② نحو ٢٣٦ الف جنيه فرق تقديري حافز شهر سبتمبر ٢٠٢١ عما تم صرفه فعلياً .</p> <p>﴿ يتعين التصويب والإفادة .</p>

شركة الزئوت المستخلصة ومنتجاتها  
شركة مساهمة مصرية

<p>تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافئية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعا للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافئية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم .</p> <p>وذلك في ضوء ما أحدثته الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعا من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافئية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق .</p> <p>وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .</p>	<p>- تم حساب قيمة المساهمة التكافئية المستحقة على الشركة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٤٠ الف جنيه بالخطأ وصحتها نحو ١,٤٩٩ مليون جنيه طبقاً لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ويرتبط بالأمر قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات بالفرق بلغ رصيده في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٤,٦٧٧ مليون جنيه على الرغم من انه لا ينطبق عليه شروط الاعتراف بالمخصص طبقاً للفقرة رقم ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة"</p> <p>« يتعين إجراء التسويات اللازمة والإفادة .</p>
<p>- جرى اتخاذ اللازم نحو انتهاء كافة الإجراءات للحصول على باقي التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريق مصنع محرم بك .</p> <p>حيث أن كلا محضري الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بناية محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن .</p>	<p>- ما زالت الشركة لم تنته من تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التأمين عن حادثي حريق قسم الهدرجة بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بنحو ٤,٠١٥ مليون جنيه وحريق قسم انتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ بنحو ١,٥٤٤ مليون جنيه.</p> <p>« يتعين سرعة الانتهاء من إجراءات تحصيل قيمة التعويضات حفاظاً على حقوق الشركة .</p>

العضو المنتدب

كيمياي / محمد رفعت حجاب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

